

## خادم الحرمين الشريفين رأس جلسة مجلس الوزراء

# وزراء الداخلية العرب يثمنون جهود المملكة في مكافحة الإرهاب



والإعلام بالنيابة إلى أن المجلس تطرق إلى جهود المملكة العربية السعودية وحرركاتها على أكثر من صعيد في العالم من أجل دعم قضائياً الأمة والعمل على إيجاد الحلول لإحلال السلام

عامة للعمل على وقف العدوان الإسرائيلي المستمر على الفلسطينيين ودفع العملية السلمية نحو أهدافها في تحقيق السلام في المنطقة. وأشار وزير الثقافة

السعودية في مكافحة الإرهاب. وقال معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى وزير الثقافة والإعلام بالنيابة الدكتور سعود بن سعيد المتحفي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة: (إن المجلس جدد إرادته إسرائيل لاستمرارها في اعتداءاتها على أبناء الشعب الفلسطيني وسياساتها التي ترمي من خلالها إلى تفويت وتقويض أي فرصة للسلام عبر إعلانها المضي في خطتها لبناء وحدات استيطانية جديدة في القدس الشرقية المحتلة واستمرارها في التصعيد العسكري وقتل الأبرياء ومن ذلك العدوان الأثم على مخيم البريج وسط قطاع غزة وما نتج عنه من آثار طالت الأرواح والممتلكات). وأهاب المجلس بالأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي

## الرياض - روضة خريم - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في مقر إقامة الملك المفدى بروضة خريم.

وأطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس في بدء الجلسة على المشاورات والمباحثات واللقاءات التي جرت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة الدول حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية عربياً وإقليمياً ودولياً.

وفي هذا السياق استمع المجلس ويتوجه كريمة إلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية في شرح عن نتائج الدورة الخامسة والعشرين لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عقد في العاصمة التونسية مؤخراً مؤكداً أهمية العمل على تطبيق وتفعيل العديد من التوصيات التي اتخذها المجلس ومن بينها ما يتعلق بالإستراتيجيات العربية في المجالات الأمنية ومكافحة المخدرات ومكافحة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والحماية المدنية وتأكيد على تضافر الجهود للقضاء على ظاهرة الإرهاب ومواصله الجهود المشتركة لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب الذي اقترحه خادم الحرمين الشريفين خلال انعقاد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض في شهر ذي الحجة 1425هـ الموافق فبراير 2005م.

وقد ثمن وزراء الداخلية العرب جهود المملكة العربية

## الموافقة على انضمام المملكة إلى بروتوكول

# مكافحة صنع الأسلحة النارية والاتجار بها



لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

أبرز ملامح البروتوكول:

1 - تمعين على كل دولة طرف أن تنشئ أو تصون نظاماً فعالاً لإصدار رخص أو أذون لتصدير والاستيراد وكذلك لاتخاذ تدابير بشأن العبور الدولي فيما يخص نقل الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة.

2 - على الدول الأطراف أن تعتمد ضمن إطار نظمتها القانونية الداخلية ما قد يلزم من تدابير لمنع وقوع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة المصنوعة والمتجر بها بصورة غير مشروعة في أيدي أشخاص غير مأذون لهم، وذلك بضبط تلك الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة وتدميرها، ما لم يكن قد صنر إذن رسمي بالتصرف فيها بطريقة أخرى، شريطة أن تكون الأسلحة النارية قد رسمت بعلاصات، وأن تكون طرائق التصرف في تلك الأسلحة النارية والذخيرة قد سجلت.

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينين بالمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

1 - تعيين الدكتور عبدالرحمن بن نايف بن عبد المحسن بن حميد علي وظيفته (أمير الفوج الرابع) بالمرتبة الخامسة عشرة برئاسة الحرس الوطني.

2 - تعيين المهندس يوسف بن أحمد بن يوسف الصالح علي وظيفته (مساعد المدير العام للمشؤون المالية والإدارية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالمديرية العامة للمياه بالمنطقة الشرقية.

والاستقرار.

ويبين الوزير الدكتور سعود بن سعيد المحمدي أن المجلس جدد التأكيد على تأييد المملكة العربية السعودية للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها للحد من التخفي في المناخ وتجهدهما بتقديم مبلغ ثلاثمائة مليون دولار لصالح مركز الدراسات والبحوث في الطاقة والبيئة والتغير المناخي. مشيراً إلى تطلع للملكة في أن يحقق مؤتمّر التخفي في المناخ الذي اختتم مؤخراً في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك الحلول العمليّة السليمة التي تحقق الخفض المطلوب في الانبعاثات الغازية مع المحافظة على دورة الطاقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة للتنمية.

وأهني وزير الثقافة والإعلام بالنيابة بيانه مقيداً أن المجلس إقر اطلاعة على جدول الأعمال اتخذ من القرارات ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الدفاع والطيران والمفتش العام - أو من ينبيهه - للتباحث مع الجانب الكويتي في شأن تعديل اتفاقية النقل الجوي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت الموافق عليها بالرسوم الملكي رقم (م / 56) وتاريخ 19 - 9 - 1394هـ ورفق ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة.

ثانياً: بعد النظر في قرار مجلس الشوري رقم (8 / 8) وتاريخ 9 - 4 - 1428هـ قدسّر مجلس الوزراء الموافقة على انضمام المملكة إلى (بروتوكول) مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة)، امكمل لاتفاقية الأمم المتحدة